

**تقرير حول:**  
**مدى قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على توفير التعليم الجامعي المجاني للطلبة**

آمال أبو خديجة

**المقدمة :**

يعتبر التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان حسب ما أقرته المواثيق الدولية والقوانين الشرعية، وحرمان الإنسان من هذا الحق يعتبر من أشد ما يُعتدى به على الإنسان، فالعلم أساس بناء المجتمعات وإستمرار تطورها وتحضرها كما يعتبر الضمان الأساسي لمستقبل الفرد ونجاحه، لذا يعتبر إمتحان الثانوية العامة ( التوجيهي ) هو ما يقرر مصير الإنسان من الناحية المهنية والمكانة الإجتماعية، فيحرص الطلبة على النجاح والتفوق والحصول على هذه الشهادة لتأمين مستقبل ناجحاً ومستقراً، كما أن الأسر تحرص على بذل كل مجهود لديها لأجل أن يصل أبناءها لهذه المرحلة المهمة من حياتهم حتى يطمئنوا على قدرة أبناءهم على تكوين مستقبل ناجح لحياتهم، أما المجتمع فيسعى بكل مؤسساته جاهداً أن يوفر كل الموارد البشرية والمادية لأجل أن يحظى هؤلاء الطلبة بتعليم مناسب يحقق لهم ما يطمحون إليه للمستقبل، ومن أهم ما يتم توفيره لهؤلاء الطلبة مؤسسات للتعليم الجامعي، حيث من الواجب أن تتناسب هذه المؤسسات فيما توفره من مقاعد دراسية وتخصصات ومدرسين وأقسام جامعية مع أعداد الطلبة المتوافدين على الجامعات كل عام وبتزايد مستمر، ونتيجة للظروف الإقتصادية والسياسية الصعبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني فيعتبر أكثر ما يعانیه أهل الطلبة والطالب نفسه كيفية توفير الأقسام الجامعية لإنهاء التعليم بسلام، فبيداً كثير من الطلبة بعد قبولهم في الجامعات بالبحث عن الوسائل والسبل التي تؤدي لإعانتهم في هذه المسيرة الطويلة لتحمل بعض الأعباء عنه، لذا فيقع على المجتمع ومؤسساته المختلفة الدور الأساسي في دعم هؤلاء الطلبة، والتخفيف من الأعباء الدراسية والعمل على توفير التعليم الجامعي المجاني إن أمكن أو المناسب لأوضاع طلبة فلسطين، لأن صناعة هؤلاء الشباب إنما هو ادخار رابح للمجتمع ومدى تطوره ونجاحه، فهم أمل الحاضر وصناع المستقبل، ويأمل هؤلاء الطلبة بعد تخرجهم الحصول على الوظيفة والمهنة المناسبة لمهاراتهم وقدراتهم التي تم إكتسابها من الجامعة الملتحق بها.

وقد تم تحديد التعليم كحق أساسي ضمن المواثيق الدولية، وورد في العهد الدولي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية نص على أن " لكل فرد يجب أن تتاح له فرصة الحصول على حق التعليم بغض النظر عن الجنس والطبقة الإجتماعية والحالة الإجتماعية والإقتصادية " (1)

فجميع المواثيق الدولية التي تحدثت عن الحق في التعليم نصت على أهمية التعليم للجميع وركزت على :

- أن يتم إتاحة التعليم العالي للجميع .
- الحق في الوصول إلى المنح والتمويل التعليمي من قبل الأفراد وخاصة في مرحلة التعليم العالي .
- حرية الجميع في الحصول على تعليم متساوي دون تمييز .
- الحرية في إختيار المؤسسة التعليمية على أن تلبى مقاييس تصفها الدولة .

وتم تعريف التعليم العالي حسب قانون التعليم العالي الفلسطيني رقم ( 11 ) لسنة 1998 م . (2)

ورد في المادة ( 2 ) أن التعليم العالي حق لكل مواطن تتوافر فيه الشروط العلمية والموضوعية المحددة في هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه .

فص المادة ( 2 ) لم تبين الشرط الواجب توافره في مؤسسات التعليم العالي لضمان وصول جميع شرائح الطلابة المختلفة لمقاعد التعليم العالي المختلفة حسب كفاءته ورغبته .

لقد تم تقسيم التعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة لقسمين :

(1) الحق في التعليم. حمدي خواجا، مركز الديمقراطية وحقوق الإنسان، 2001 م .

(2) قانون التعليم العالي الفلسطيني رقم ( 11 ) لسنة 1998 م .

- مرحلة الدبلوم: تتكون من سنتين في الحقول المهنية والفنية ويقوم بعد إنتهاء السنتين بإمتحان شامل لحصول على شهادة الدبلوم .
- مرحلة التعليم الجامعي أربع سنوات دراسية على الأقل حيث يحصل فيها الطالب على شهادة تخصص بكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراة .

### أما حسب القانون الأساسي الفلسطيني فقد نص على (3) :

- نصت المادة ( 24 ) من القانون الأساسي الفلسطيني لسنة 2003 أن :
- التعليم حق لكل مواطن، وإلزامي حتى نهاية المرحلة الأساسية على الأقل ومجاني في المدارس والمعاهد والمؤسسات العامة .
  - تشرف السلطة الوطنية على التعليم كله وفي جميع مراحلها ومؤسساته وتعمل على رفع مستواه .
  - يكفل القانون إستقلالية الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحث العلمي، ويضمن حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والثقافي والفني، وتعمل السلطة على تشجيعها وإعانتها .
  - تلتزم المدارس والمؤسسات التعليمية الخاصة بالمناهج التي تعتمدها السلطة الوطنية وتخضع لإشرافها .

### الطلاب المتقدمون والناجحون في إمتحان الثانوية العامة ( التوجيهي )

تشير الإحصائيات الصادرة عن وزارة التربية والتعليم العالي، أن الطلبة الذين يتقدمون إلى إمتحان الثانوية العامة ( التوجيهي ) في كل عام ما يقارب ( 50 ) ألف طالب، ويبين الجدول التالي المتقدمين لامتحان الثانوية العامة، ونسبة الناجحين منهم للأعوام 2005/2000 :

### جدول رقم ( 1 ) المتقدمون والناجحون في إمتحان الثانوية العامة من عام 2000 إلى عام 2005 .<sup>(4)</sup>

السنة	المتقدمون	الناجحون	نسبة النجاح
2000	42697	24433	57%
2001	47887	29302	61%
2002	51520	35934	69%
2003	58566	38482	65%
2004	60213	40969	68%
2005	63737	44353	69%

يشير الجدول السابق رقم ( 1 ) إلى زيادة مستمرة في كل عام في أعداد الطلبة المتقدمين لامتحان الثانوية العامة ( التوجيهي )، وزيادة في عدد الناجحين وارتفاع في نسبة النجاح كل عام، مما يدل على حرص الطلبة على إكمال دراستهم الجامعية، وحرص الأهل على أن يلتحق أبناءهم بإحدى الجامعات .

### جدول رقم ( 2 ) نسبة أعداد الطلبة الملتحقون وغير الملتحقين بالتعليم الجامعي من مجموع الناجحين .

السنة	عدد الطلبة الناجحون	الطلبة الملتحقون		الطلبة غير ملتحقين	
		النسبة %	العدد	النسبة %	العدد
2001	29302	66%	19608	49%	9694
2002	35934	64%	23033	56%	12901
2003	38482	67%	25915	48%	12567
2004	40969	81%	33457	22%	7512
2005	44353	86%	38211	16%	6142

يبين الجدول رقم ( 2 ) أن عدد المسجلين للجامعات من الطلبة الناجحين في تزايد مستمر مع تزايد عدد المتقدمين للامتحان الثانوية العامة وعدد الناجحين فيه، مما يدل على اهتمام الطلبة الفلسطينيين في إكمال الدراسة الجامعية في كل عام، ويلاحظ أن عام

(3) القانون الأساسي 2002 .

(4) وزارة التربية والتعليم العالي . قسم الأبحاث والمعلومات الإحصائية، 2005 .

2002\2003 زاد مجموع الطلبة الناجحين الذين لم يسجلوا للجامعات المحلية عن 10 آلاف طالب أما في الأعوام الأخرى فقد تناقص العدد بأقل من ذلك، حيث لم تتوفر بيانات لمعرفة ما مصير هؤلاء الطلبة بعد التوجيهي هل توجهوا للدراسة لجامعات خارج الوطن، أم لم يكملوا التعليم الجامعي وانخرطوا في سوق العمل، وما الأسباب التي حالت دون التحاقهم، هل كانت الظروف المادية الصعبة، أم كان المعدل المتدني، أم توفر مهنة بديلة تدر الأموال أم غير ذلك من الأسباب، ولكن الملاحظ أن أكثر طلبة الثانوية العامة تلتحق بالتعليم العالي في الجامعات المحلية، ويلاحظ أن نسبة الذين لم يلتحقوا تتناقص مع السنوات، مما يضع على الجامعات المحلية العبء الكبير لتوفير مقاعد دراسية ومدرسين وتخصصات وغير ذلك من المواد، كما أن هذا الأمر من الممكن أن يجعل الجامعات تتسابق في استقطاب العدد الأكبر من الطلبة لزيادة رصيدها المالي ورفع موازنتها على حساب توفير الجودة في التعليم مما سيعكس سلباً على المجتمع وتطوره .

**الطلبة الملتحقون في مؤسسات التعليم العالي في الأراضي الفلسطينية .  
جدول رقم ( 3 ) الطلبة الملتحقون بالتعليم العالي حسب نوع المؤسسة للعام 2005/2001 . (5)**

السنة الجامعية	الجامعات التقليدية	القدس المفتوحة	الكليات الجامعية	الكليات المتوسطة	المجموع
2001	49614	24987	1076	4964	80641
2002	54072	29658	1858	4426	90014
2003	60822	35536	1915	5892	104165
2004	68462	40230	4725	8511	121928
2005	76643	46443	6034	9002	138122

يبين الجدول رقم (3) أن أعداد الطلبة الملتحقين للجامعات التقليدية هو الأعلى مقارنة مع الكليات الجامعية والمتوسطة التي في الغالب لا توفر إلا درجة الدبلوم، أما الجامعات التقليدية فهي في الأغلب أنها توفر درجة البكالوريوس والماجستير لطلبة الجامعات، فهذا يدل على أهمية المستوى العلمي الذي يحصل عليه الطالب الفلسطيني وذلك يعود إما لأسباب اجتماعية ومكانته في المجتمع، أو للجانب المادي والاقتصادي الذي يجعل الطالب كلما ارتفع مستواه العلمي كلما كانت فرصة الحصول على راتب أعلى أكثر وأسرع، لذا فهذا التدفق الكبير للطلبة على الجامعات يدعو إلى زيادة في توفير متطلبات الجامعة لدى الطلبة، ورفع في ميزانية الجامعات المخصصة .

ويبدو أن معظم طلبة التوجيهي الناجحين يقبلون على التعليم العالي في الجامعات التقليدية أولاً لأجل الرغبة في الدراسة بجامعة قوية ومتمكنة حتى يتخرج الطالب بمهارات جيدة، وكذلك يقبلون على التعليم المفتوح حتى يتوفر لهم فرصة العمل والدراسة معاً أو لأجل أن علاماتهم متدنية في الثانوية العامة، أما الكليات فلا توفر فرصة البكالوريوس إلا لأعداد قليلة فقط وأحياناً ضمن شروط لا تتوفر عند جميع الطلبة، كما أن الدبلوم اليوم لا يوفر للخريجين وظيفة بسهولة كما يتوقع الطالب ولا الراتب الذي يطمح إليه، فهذه الزيادة في أعداد الطلبة على الجامعات يتطلب من الجامعة أن تزيد من فرص حصول الطلبة على المقاعد الدراسية وزيادة في التكاليف الجارية والتشغيلية، أي زيادة في موازنة الجامعات حتى تتمكن من توفير كافة الخدمات، مما يدعو الجامعات للبحث عن مصادر تمويل أو المطالبة بزيادة الموازنة المخصصة من وزارة التعليم العالي والمالية للتعليم الجامعي .

**حجم استهلاك وإنفاق الأسرة الشهري ومدى الإنفاق على التعليم .  
جدول رقم ( 4 ) متوسط استهلاك وإنفاق الأسرة الشهري بالدينار الأردني حسب المنطقة 2006/2005/2004 . (6)**

البيان	2004 المنطقة			2005 المنطقة			2006 المنطقة		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
متوسط حجم الأسرة	6.3	7.3	6.8	6.0	7.5	6.7	5.9	7.4	6.6
الإستهلاك الكلي	631.4	539.7	1171	680.2	541.9	1222	706.5	550.2	1256
الإنفاق الكلي	553.9	498.2	1052	615.5	521.3	1136	632.3	509.0	1141

23.3			19.5			17.9			حجم الإستهلاك للتعليم للأراضي الفلسطينية
------	--	--	------	--	--	------	--	--	--

يبين الجدول رقم ( 4 ) أن الضفة الغربية مستوى الإستهلاك الكلي فيها أعلى من قطاع غزة، كما أنه يوجد زيادة مستمرة في كل عام عن حجم الإستهلاك للعام الماضي رغم أن نسبة متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية أقل من نسبة حجم الأسرة في قطاع غزة، مما يدل على أن الوضع الإقتصادي سيئ في قطاع غزة، وأن إنخفاض مستوى دخل الأسرة يؤثر على الإستهلاك الكلي ومن ضمنها التعليم الجامعي، فهذا من إحدى أسباب إنخفاض أعداد الطلبة في قطاع غزة عن الضفة الغربية حيث يكون مستوى الإنفاق على التعليم بالنسبة لحجم الإنفاق قليل ولا يؤدي الغرض المطلوب .

كما يبين الجدول أن نسبة الإنفاق النقدي الكلي في الضفة الغربية تفوق نسبة الإنفاق النقدي الكلي في قطاع غزة وهي في إرتفاع مستمر في كل عام في الضفة الغربية وقطاع غزة مما يدل على زيادة المصروفات للمتطلبات الضرورية للأسرة، وأن نسبة الإستهلاك تفوق ما تستطيع الأسره على إنفاقه مما يشير لانخفاض مستوى الدخل مع متطلبات الأسرة، وهذا ينعكس على نسبة الإنفاق على التعليم من حجم الإنفاق الكلي وعلى مدى انتساب طلبة قطاع غزة أو الضفة الغربية للجامعات الفلسطينية . وبيّن الجدول أن نسبة الإنفاق الشهري على التعليم متدنية جداً للأسرة في الأراضي الفلسطينية مقارنة مع نسبة الإنفاق والإستهلاك، كما يلاحظ أن نسبة الإنفاق على التعليم تنخفض في كل عام عما سبقها مما يدل أن الأسرة تفضل الإنفاق على إحتياجات أخرى غير التعليم، مما يشير إلى إنخفاض في دخل الأسرة أو عدم إمكانية توفير جميع الإحتياجات للأسرة، ويلاحظ أيضاً كلما زادت حجم الأسرة يزيد الإنفاق على التعليم ولكن بنسبة قليلة، كما يزيد حجم الإستهلاك وحجم الإنفاق بنسبة ملاحظة .

من ذلك يستنتج أن عدم توفر الموارد المالية للأسرة الفلسطينية الكافية لتعليم الأبناء يضع معيقات عديدة أمام أبنائهم، فهم يجدون التعليم هو الأمل الأول لبناء مستقبلهم، فالأسرة تتحمل الضغط الكبير لأجل تعليم أبنائها فكيف لو كان للأسرة أكثر من طالب جامعي فكيف ستدبر الأسرة أمرها

نسبة الفقر ومدى تأثيرها على إستهلاك وإنفاق الأسرة ومنها التعليم .  
جدول رقم ( 5 ) : نسبة الفقر حسب أنماط الإستهلاك الشهرية الحقيقية للأسر حسب (7)  
لبعض المتغيرات للأعوام 2006/2005/2003 .

2006		2005		2003		حسب المنطقة الضفة الغربية قطاع غزة حجم الأسرة
فقر مدقع	فقر	فقر مدقع	فقر	فقر مدقع	فقر	
13.0	24.0	13.1	22.3	20.3	30.9	1
34.8	50.7	27.9	43.7	32.2	44.7	2-3
2.0	13.1	11.5	16.5	8.3	13.6	4-5
10.5	15.7	8.5	15.3	14.2	24.4	6-7
13.4	24.5	12.2	20.1	16.4	25.0	8-9
15.5	28.7	15.8	28.5	21.2	32.8	+ 10
23.9	36.2	23.4	36.3	33.5	44.7	
38.1	57.8	35.6	53.9	37.3	51.6	
						جنس رب الأسرة
18.2	30.3	18.2	29.8	24.8	36.2	ذكر
23.0	35.6	16.2	25.0	20.4	29.8	أنثى

يبين الجدول رقم ( 5 ) الإرتفاع في نسبة الفقر والفقر المدقع في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة لكل عام، ويلاحظ أنه كلما إرتفع عدد أفراد الأسرة الواحد كلما زادت نسبة الفقر والفقر المدقع داخل الأسرة، فالأسرة ذات الفرد الواحد تعتبر في أدنى

(7) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم ( 8 ) . 2007 .

مستوى للفقر والفقير المدقع ، أما الأسرة ذات الحجم من 6-7 أفراد بلغت نسبة الفقر والفقير المدقع في أعلى مستوى لها، مما يدل ذلك على ارتفاع نسبة المصروفات والإستهلاك داخل الأسرة لكل فرد في كافة المصروفات ومن ضمنها التعليم مما يؤثر على مدى قدرة الأسرة على الإنفاق على التعليم الجامعي .

كما يبين الجدول أعلاه في حالة أن جنس رب الأسرة ( ذكر أو أنثى ) ومستوى فقر الأسره، فنلاحظ أن نسبة الفقر عندما يكون رب الأسرة ذكراً أعلى من أن يكون رب الأسرة أنثى، وكذلك نسبة الفقر المدقع، ولعل ذلك يعود للمساعدات والدعم الذي يقدم لتلك الأسرة إما من الشؤون الاجتماعية أو أهل الخير والزكاة وغير ذلك من مؤسسات إجتماعية، أو الإعفاءات من المؤسسات التعليمية وغيرها، ولكن في عام 2006 أصبحت العائلة التي معيها أنثى أكثر فقراً وفقراً مدقعاً عن الأسرة التي معيها رجلاً، مما يدعو ذلك للتساؤل عن سبب ذلك .

#### مصادر تمويل الدراسة لطلبة الجامعات .

جدول رقم ( 6 ) مصادر تمويل الدراسة للطلبة الملتحقين حالياً بالجامعات الفلسطينية عام 2001 : (8)

الرقم	مصدر التمويل	الطلاب	التمويل الفعلي	الإختيار
1	العائلة	73	24	
2	تمويل ذاتي	13	34	
3	قروض	4	23	
4	منح / بعثة	4	18	
5	إعفاء	5	0	
6	أخرى	1	0	

التمويل الفعلي : مصدر التمويل الذي يعتمد عليه الطالب أثناء دراسته .

الاختيار : مصدر التمويل الذي سيختاره الطالب فيما له أتيحت له اختيار طريقة تمويل دراسته .

يلاحظ من الجدول السابق رقم ( 6 ) أن نصيب الأسرة هو الأكبر في عملية تمويل دراسة الطلبة في الجامعات، أما الإعتماد الذاتي للطالب على نفسه كانت نسبتها أقل، أما القروض والمنح والإعفاءات جاءت بنسب متدنية، وبذل ذلك على أن الأسرة والطالب هم من يتحملون العبء الأكبر من تكاليف الدراسة مما يسبب الضيق والقلق في كيفية توفير نفقات التمويل وخاصة في ظل الظروف الإقتصادية والسياسية الصعبة مما يدعو الجهات المسؤولة عن العملية التربوية للتفكير في آليات للتخفيف من الأعباء المنقولة على الأسره والطالب في عملية التعليم الجامعي حتى تكون مخرجات التعليم أكثر كفاءة ومهارة وعطاءاً لخدمة المجتمع، أما إذا تم تخير الطالب في طريقة تمويل دراسته فمن الملاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن الطالب اختار أولاً الإعتماد الذاتي على نفسه، ثم أسرته، ثم القروض والمنح والإعفاءات وهذا من المستغرب أن يختاره الطالب حيث من المعتاد أن يقبل الطلبة على المنح والإعفاءات أكثر من الإعتماد الذاتي ليتفرغ لدراسته، ولعل خوف الطلبة من عدم القدرة على تسديد القرض، أو الصعوبة في الحصول على المنحة جعله يختار إعتماده الذاتي قبل الأسره في تمويل دراسته .

#### الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية .

#### وزارة التعليم العالي الفلسطينية .

حسب مشروع قانون الموازنة العامه المتوقعة لعام 2009 سيتم تحديد الموازنة الكلية لعام 2009 بقيمة ( 11,389,807 شيكل) وتم تصنيف وزارة التربية والتعليم العالي حسب تقسيمات الموازنة ضمن القطاع الإجتماعي ومن المتوقع لموازنة الوزارة من هذا القطاع عام 2009 ما نسبته (46%) أما من الحجم الكلي للموازنة سيحدد ما نسبته المتوقعة (20%) ، أما عام 2010 فإن حجم الموازنة الكلي المتوقعة ما قيمته ( 9,224,721 شيكل) وأن نسبة وزارة التربية والتعليم المتوقعة من القطاع الإجتماعي (44%) أما من الحجم الكلي للموازنة يتوقع ما نسبته (21%) ، أما عام 2011 فإن حجم الموازنة الكلي المتوقعة ( 10,014,051 شيكل ) وستكون النسبة المتوقعة لوزارة التربية والتعليم العالي من حجم القطاع الإجتماعي (44%) أما من الحجم الكلي للموازنة فستكون النسبة المتوقعة (20%).<sup>(9)</sup>

يلاحظ أن مشروع الموازنة المتوقعه لعام 2009/2010/2011 لم يخصص قطاع خاص للتعليم بل تم وضع التعليم ضمن القطاع الإجتماعي وخصصت موازنة للتعليم من ضمن موازنة ذلك القطاع، كما أن التعليم شمل جميع المراحل والمؤسسات ولم يتم تحديد موازنة خاصة للتعليم الجامعي بصورة مستقلة عن المؤسسات التعليمية الأخرى كما يبينه الجدول التالي :

(8) الحق في التعليم ، 2001 .

(9) مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2009

الخطة الثلاثية لموازنة وزارة التربية والتعليم العالي المتوقعة حسب الموازنة العامة للدولة  
جدول رقم ( 7 ) بند ضمان تشغيل المدارس والجامعات والمعاهد<sup>(10)</sup>

سنة 2011 ( شيكل )	سنة 2010 ( شيكل )	سنة 2009 ( شيكل )	مجموع الموازنة الإجمالي
2,048,145	1,488,669	2,246,497	
1,247,150	1,210,946	1,175,795	مجموع النفقات
1234458	1198502	1163595	جاري
12693	12444	12200	رأسمالي

يبين جدول رقم ( 7 ) أن حجم الموازنة المتوقعة لمؤسسات التعليم العالي التابعة لوزارة التعليم العالي ليست بالحجم المطلوب لتقديمه لهذه المؤسسات التي تلعب أهمية كبرى في تنمية المجتمع وتطويره، ويلاحظ أن الموازنة المتوقعة لعام 2010 انخفضت عما توقع تحديده عام 2009 بدل أن ترتفع لزيادة الخدمات وتحسينها وتطويرها. وتم تحديد ميزانية متوقعة للنفقات الجارية وهي المصروفات الدائمة من رواتب موظفين وغير ذلك والنفقات الرأسمالية وهي للمشاريع التطويرية ويلاحظ أن نصيب النفقات الجارية أخذ الجزء الأكبر من المخصصات المالية وكانت الرأسمالية نسبتها متدنية في نصيبها من الإنفاق المالي، مما يدل على اعتماد الجامعات والمعاهد الحكومية كلياً في نفقاتها على الوزارة، ولا يتوفر لهذه المؤسسات أي مصدر آخر للدعم المالي .

خطة الموازنة المتوقعة لتأهيل طاقم مؤسسات التعليم العالي الحكومية .

جدول رقم ( 8 ) ( تأهيل طاقم مؤسسات التعليم من المدارس الحكومية ومؤسسات التعليم العالي الحكومية )<sup>(11)</sup>

سنة 2011 ( شيكل )	سنة 2010 ( شيكل )	سنة 2009 ( شيكل )	مجموع النفقات
120,149	116,658	113,269	
119244	115771	112399	جاري
905	887	870	رأسمالي

ويبين جدول رقم ( 8 ) أنه سيتم تحديد موازنة خاصة لطاقم مؤسسات التعليم الحكومي ومن ضمنها مؤسسات التعليم العالي الحكومية، حيث سيحدد مصروفات جارية في كل عام تفوق النفقات الرأسمالية وخاصة بما يتعلق بتأهيل الطاقم الخاص بالتعليم، ويلاحظ أن النفقات الرأسمالية المتوقعة قليلة جداً طوال الأعوام القادمة أيضاً مما يدل على عدم زيادة في موازنة وزارة التعليم العالي من قبل السلطة الفلسطينية ولعل ذلك يعود لنقص الدعم المالي. ويلاحظ أيضاً أنه لم يحدد بند واضح حول مصروفات الجامعة وخاصة بما يتعلق بطلاب الجامعات والإعفاءات أو المنح التي ستقدم لهم، بل وضعت جميع المصروفات معاً سواء كانت تشمل المدارس والجامعات والمعاهد ولم يفصل في ذلك حتى يتم تحديد ومعرفة المبلغ المخصص لكل قسم .

مصادر التمويل لوزارة التعليم العالي الفلسطينية .

جدول رقم ( 9 ) : مصادر التمويل لوزارة التعليم العالي ومن ضمنها مؤسسات التعليم العالي والمهني الحكومية<sup>(12)</sup>

الرقم	البنود	الجارية الألف بالدولار	الرأسمالية الألف بالدولار	المجموع الألف بالدولار
1-	موازنة الخطة الخمسية	2,820,905,78	655,837.51	3,476,743.29
2-	المتوفر من خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية	90,452.750	138,819.100	229,271.85
3-	وزارة المالية	2,425,626.03	0	2,425,626.03
4-	مصادر أخرى للتمويل			5,000
5-	الفجوة			816,845.41

يبين جدول رقم (9) أن وزارة التربية والتعليم العالي للتطوير التربوي حددت مصادر التمويل، من مصدرين إما الدعم الخارجي والذي يحدد مشاريع معينة للإنفاق ويكون النصيب الأكبر للموازنة منها أو من وزارة المالية والتي من الواجب أن توفر أكثر من 20 مليون دولار، وهناك مصادر أخرى لا تقدم إلا القليل من الدعم المالي للوزارة، ويلاحظ أن مجموع ما توفره هذه المصادر لا يغطي حجم النفقات الكلية مما أدى لوجود عجز بقيمة ( 816,845.41 ) ألف دولار من الموازنة الكلية، مما يضع وزارة التعليم

<sup>(10)</sup> مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2009

<sup>(11)</sup> مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2009 م .

<sup>(12)</sup> وزارة التربية والتعليم. الخطة الإستراتيجية للتطوير التربوي 2008-2012 .

العالي للبحث عن طرق للتمويل تكفي لسد إحتياجات وزارة التربية والتعليم والعالي لتغطية نفقاتها ومن ضمنها نفقات التعليم العالي والمهني حيث تشمل نفقاتها ضمن هذه الموازنة .

الوضع المالي للجامعات الفلسطينية للأعوام 1999/1996 .

خلال فترة الثلاثين عاماً المنصرمة، إعتد تمويل التعليم العالي على ثلاثة مصادر رئيسية، بنسب متفاوتة ( تبرعات خارجية، رسوم، مصادر أخرى متنوعة ) حتى بداية التسعينيات، مثل الدعم المالي من منظمة التحرير الفلسطينية القسط الأكبر في تمويل الميزانيات التشغيلية لمؤسسات التعليم العالي. وبالمقابل كانت الرسوم المجبة من الطلبة الملتحقين منخفضة، إذ ساهمت نسبتها بما لا يزيد عن 10 بالمئة من كلفة الطالب الحقيقية. أما التطوير الرأسمالي (الأبنية، المرافق، المعدات، إلخ) إعتد بصورة مستمرة، وما زال على تبرعات من مصادر خارجية ( ممولين فلسطينيين، حكومات، أو هيئات دولية ) .

جدول رقم ( 10 ) مصادر التمويل من أقساط الطلبة والسلطة الفلسطينية لوزارة التعليم العالي (13)

البيان	1996	1997	1998	1999
مجموع المصروفات التشغيلية (مليون دولار)	49,9	56,0	61,7	58,4
مجموع المصروفات الرأسمالية (مليون دولار)	12,6	9,6	11,9	13,3
إجمالي المصروفات (مليون دولار)	62,5	65,6	73,6	71,7
إجمالي الإيرادات (مليون دولار)	25,0	30,1	38,1	45,1
الإيرادات من الرسوم (مليون دولار)	19,2	21,6	32,0	36,0
الإيرادات من السلطة (مليون دولار)	13,7	12,5	14,7	10,4
الفرق بين إجمالي المصروفات وإجمالي الإيرادات	37.5	35.5	35.5	26.6

في النصف الأول من عقد التسعينيات، ونتيجة للإنخفاض المفاجئ في مصادر دعم منظمة التحرير، تدخل الإتحاد الأوروبي، بناء على طلب المنظمة والسلطة، لتقديم دعم طارئ للميزانيات التشغيلية لمؤسسات التعليم العالي، وذلك لفترة خمس سنوات، على أساس أن تطور هذه المؤسسات فعاليتها الداخلية وأن تسعى لتطوير مصادر دخل محلية، من خلال رفع الرسوم وإجراءات أخرى. توقف دعم الإتحاد الأوروبي المخصص للميزانيات التشغيلية في نهاية فترة الخمس سنوات. ولكن بسبب الأوضاع غير المستقرة سياسياً واقتصادياً، أخذ التمويل المقدم من السلطة الوطنية للتعليم العالي بالإنخفاض، ولم تتمكن مؤسسات التعليم العالي من تطوير مصادر دخل محلية، إلا من خلال زيادة الرسوم، التي أصبحت تغطي حوالي ثلثي كلفة الطالب الحقيقية.

ويبين الجدول رقم ( 10 ) الارتفاع المستمر في كل عام لإجمالي المصروفات وكذلك إجمالي الإيرادات، وارتفاع بصورة ملاحظة في نسبة الإيرادات من رسوم الطلبة، وانخفاض في إيرادات الدعم من السلطة الفلسطينية للجامعات، مما يدل على أن أكثر من نصف إجمالي المصروفات وإجمال الإيرادات هي من رسوم طلبة الجامعات، وتم إحتساب الفرق ما بين إجمالي المصروفات المطلوبة وإجمالي الإيرادات فنتبين أن هناك نسبة عجز في كل عام ليس بالقليلة لدى الجامعات. إن النسبة المخصصة لدعم التعليم العالي منخفضة مما دعا مؤسسات التعليم العالي أن تعتمد بشكل رئيسي على الرسوم المجبة من الطلبة، وإن غياب توفير الدعم العام لتغطية الميزانيات التشغيلية لمؤسسات التعليم العالي (بالتحديد الجامعات)، وجدت هذه المؤسسات نفسها في وضع مالي صعب وغير مضمون. أثر هذا الوضع سلباً على عدة نواح من العملية التربوية، منها: عدم دفع رواتب العاملين فيها بشكل منتظم، الإعتماد على صناديق التقاعد والإدخار والقروض التجارية للإستمرارية، تخفيض (وهمي) لكلفة الطالب من خلال عدم زيادة أعضاء الهيئة التدريسية للتجانس مع الزيادة في عدد الطلبة، التخفيض في الميزانيات المعتمدة للإشتراكات في المجالات العلمية والمراجع المكلفة، التباطؤ والتردد بالإستثمار في تحسين المرافق التعليمية بشكل عام، فتح برامج أكاديمية جديدة على مستوى الماجستير كمصدر للرسوم العالية، وبدون الإستثمار الضروري في الكوادر البشرية المؤهلة، إلخ.

الوضع الحالي للجامعات الفلسطينية .

جدول رقم ( 11 ) الوضع المالي للجامعات الفلسطينية للعام الدراسي 2006/2007 بالدولار الأمريكي

حسب ما صدر عن وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية (14)

اسم الجامعة	عدد	معدل	الرواتب	المصروفات	مجموع	عدد	معدل	الأقساط	العجز	تكلفة
-------------	-----	------	---------	-----------	-------	-----	------	---------	-------	-------

(13) وزارة التربية والتعليم العالي/ خطة عمل إستراتيجية لتطوير التعليم العالي في فلسطين 2005

(14) إحصائيات من وزارة التربية والتعليم. قسم السياسات المالية 2006/2007 .

الطلبية			الرسوم	الطلبية	المصاريف	الدورية	بالدولار	الراتب	الموظف	
			م						فين	
1,459	2,752,681	3,562,810	970	4328	6,315,491	1,345,199	4,970,292	961	431	بوليتكنك فلسطين
1,442	7,743,338	13,331,616	912	14618	21,074,954	6,006,362	15,068,592	1,188	1051	النجاح الوطنية
2,072	7,323,263	5,846,600	920	6355	13,169,863	199,367	10,970,496	1,068	856	بيرزيت
777	74,041	3,806,952	762	4996	3,880,993	942,889	2,938,104	949	258	الخليل
699	580,396	9,290,302	658	14119	9,870,698	1,205,834	8,664,864	1,048	689	الأزهر
994	6,101,290	12,796,095	673	19015	18,898,385	3,307,217	15,591,168	1,072	1212	الإسلامية
1,882	5,341,465	8,615,068	162	7414	13,956,533	2,611,765	11,304,792	1,194	789	القدس
1,406	1,748,274	1,790,721	783	2287	3,214,799	719,339	2,495,460	995	209	بيت لحم
345		27,407,152	472	58066	20,049,120	5,012,280	15,036,840	918	1365	القدس المفتوحة
842	31,664,748	86,448,316	7,312	131198	110,430,836	23,350,252	87,040,608	1,055	6866	المجموع

يبين الجدول رقم ( 11 ) أن حجم تكلفة الطالب الواحد لجميع الجامعات يبلغ تقريبا حوالي ( 842 ) دولار أمريكي، كما أن معدل رسوم الطالب الواحد لجميع الجامعات يبلغ حوالي ( 658 ) دولار أمريكي، ويلاحظ أن هناك فرق ما بين حجم تكلفة الطالب الواحد للجامعة وبين حجم ما يدفعه الطالب من أقساط بمبلغ ( 184 ) دولار أمريكي مما أدى لوجود عجز في موازنة الجامعات بقيمة ( 31,664,748 ) مليون دولار، حيث بلغت مجموع المصاريف الكلية لجميع الجامعات تقدر ( 110,430,836 ) مليون دولار أمريكي، ويلاحظ أن حجم ما تدخله الأقساط على الجامعات لزيادة موازنتها لا تكفي لسد جميع مصروفات الجامعات وبالذات أن مصادر التمويل لا تتوفر بشكل كبير لدعم الجامعات والإعتماد الكلي على الأقساط، كما أن الجامعة تتحمل عبء بعض المصاريف من أقساط الطالب حيث لا يدفع الطالب جميع التكلفة المطلوبة منه، فإذا كانت الجامعات تعتمد فقط على واردات الأقساط فقط لموازنة الجامعات فكيف ستقوم بتوفير تعليم جامعي مجاني لجميع الطلبة وهناك أيضاً نقص في موارد الدعم لها سواء من وزارة المالية أو من الدعم الخارجي الذي يحدد المشاريع الخاصة للإنفاق حيث لم يبين الجدول سوى مصدر الأقساط كدعم للموازنة. أما بالنسبة لجامعة القدس المفتوحة فقد بلغ مجموع الأقساط أعلى من مجموع التكلفة مقارنة مع الجامعات التقليدية، مما أدى لوجود فائض بقيمة ( 7,358,032 ) مليون دولار أمريكي، حيث أن أعداد الطلبة فاق جميع الجامعات التقليدية، كما أن تكلفة الطالب الواحد بالنسبة للجامعة كانت أقل من معدل رسوم الطالب مما أدى لذلك الوفرة، كما أن معدل الراتب للموظف الواحد كان أقل من الجامعات التقليدية أيضاً .

#### صندوق الطالب للإقراض (15)

إن الظروف المادية الصعبة للطلبة، والوضع المادي الصعب للجامعات والذي يعاني من نقص التمويل وصعوبة توفيره، دعا وزارة التعليم العالي الفلسطينية للتفكير بطريقة أخرى لمساعدة الطلبة في تسهيل دراستهم الجامعية من خلال فكرة إنشاء صندوق إقراض الطالب . فطرحت فكرة "الصندوق"، أولاً، في ورقة "ترشيد التعليم العالي" التي أعدتها وزارة التعليم العالي في العام 1997. ثم كان هناك عدة محاولات لتنفيذ الفكرة ولكن بدون نجاح بسبب عدم تخصيص رأسمال "دوار" لهذا الصندوق من الموازنة العامة، أو من مصادر دعم أخرى. وبعد عدة محاولات، تم إنشاء هذا الصندوق في العام 2001 بدعم من بنك التنمية الإسلامي بتخصيص دعم أولي له بقيمة حوالي 7 ملايين دولار أمريكي. توفير وسائل لدعم طلبة التعليم العالي هي من المكونات الأساسية لإستراتيجية تمويل التعليم العالي، فالصندوق يقدم قروضا ميسرة على أساس أن يتم سدادها بعد الحصول على عمل. وهذا الدعم الذي يوفره الصندوق للطلاب المحتاج (من 25 - 75 %) من قيمة الرسوم، يفتح الإمكانية أمام الطالب المحتاج أن يلتحق بمؤسسات التعليم العالي، وهكذا يعزز الفرص أمام الفئات الفقيرة بالإلتحاق بالتعليم العالي. حصل الصندوق، منذ إنشائه وحتى العام 2004/2005، على تمويل بقيمة إجمالية قدرها 76,343,478 مليون دولار أمريكي، بالأساس من الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي في الكويت، ومن البنك الإسلامي للتنمية، ومن مصادر سعودية رسمية وشبه رسمية. إستفاد من هذا الصندوق (حتى العام 2004/2005) ما يزيد عن 60,000 طالب/ة، أي حوالي نصف الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي. المبدأ الأساسي لفكرة الصندوق مكون من شقين: شق توفير الموارد للطلاب لتمكنه من تغطية الرسوم، والشق الثاني سداد المبلغ للصندوق، بعد التخرج والعمل، ليصبح صندوقاً "متجدداً" و"دواراً"، يملك إمكانية الإستمرارية .

مصادر تمويل صندوق إقراض الطلبة .



جدول رقم ( 12 ) : منذ بداية إنشاء الصندوق 2001/2000 وحتى نهاية الفصل الدراسي الثاني من العام الأكاديمي 2008/2007 ، كانت أهم المشاريع من الجهات المانحة للجامعات الفلسطينية على النحو التالي:<sup>(16)</sup>

الرقم	الجهة المانحة	عدد المستفيدين	المبلغ بالدولار
1 -	الصناديق العربية	347,228	73,000,000
2 -	البنك الإسلامي للتنمية - جده	106,755	20,929,705
3 -	اللجنة السعودية لدعم الشعب الفلسطيني	57,233	29,602,681
4 -	اليونسكو	250	50,000
5 -	UHLF الجمعية الخيرية المتحدة للأراضي المقدسة	220	110,000
6 -	الهلال القطري	150	99,600
		511,836	123,791,986

يبين الجدول رقم ( 12 ) أن صندوق إقراض الطالب الفلسطيني قائم على دعم خارجي من الدول العربية ولا يوجد أي دعم داخلي محلي للصندوق، وأن ذلك الصندوق يتم توزيع المبالغ الواردة إليه إلى الطلبة حسب معايير محددة حيث لا يشمل جميع الطلبة، كما يلزم الطالب بإعادة ما تم إقراضه من أموال الصندوق خلال فترة معينة، ولكن حسب معلومات وزارة التربية والتعليم العالي لا يلتزم الطلبة فعلياً في إعادة القروض مما جعل الصندوق يعاني في الوقت الحالي من عجز مالي كبير، فدعى ذلك الدول الداعمة للتهديد بقطع الدعم في حالة عدم التزام الطلبة بإعادة القروض، فهذا الأمر يدعو إلى التفكير في كيفية توفير مصادر دعم محلية وداخلية لدعم الطلبة حتى لا يبقى الطالب مهدداً إما بقطع المساعدات عنه أو بالتكاليف الباهظة وارتفاع الأقساط .

### فكرة مجانية التعليم الجامعي

بما أن التعليم حق أساسي حسب المواثيق والقوانين الدولية والقوانين الفلسطينية التي سبق ذكرها، وبسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني، وظروف الجامعات الصعبة، وتدني مستوى دخل الأسر، وارتفاع نسبة الأقساط الجامعية بشكل كبير، فإن من واجب المسؤولين عن العملية التعليمية أن يخططوا لأجل مساعدة الطلبة والجامعات في كيفية توفير التعلم والحصول على التخصص المرغوب من قبل الطالب دون إرهاق في التكاليف المادية، ومن ضمن المقترحات أن يتم البحث والتخطيط لمعرفة مدى القدرة على تطبيق مجانية التعليم الجامعي كلياً أو لبعض التخصصات أو الطلبة من قبل السلطة الفلسطينية أو عدم القدرة على توفيره وتطبيقه نهائياً في الأراضي الفلسطينية .

### تعريف مجانية التعليم الجامعي

- حسب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص المادة ( 26 ) على أن لكل فرد الحق في التعليم مجاناً على الأقل في المرحلة الأولى أو المراحل الأساسية أما التعليم العالي يتاح للجميع على أساس الجدارة والاستحقاق.  
- حسب الدستور المصري لسنة ( 1971 ) جاءت نصوص تعريف مجانية التعليم: (17)  
- أن التعليم حق تكفله الدولة .  
- أن التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجاني في جميع مراحلها المختلفة (أساسي، ثانوي، عال) واعتبرت المجانية حق من حقوق المواطن المصري .

**التعريف العام لمجانبة التعليم:** أنه الحق في توفير التعليم من مراحل الأساسية الأولى حتى المراحل الجامعية العليا حيث تتولى الدولة والقطاع الخاص وأفراد المجتمع مسؤولية تحمل نفقات التعليم لكل فرد من أفراد المجتمع يكون متمتعاً بقدرات عقلية ونفسية سوية للتعلم ليكون نافعاً في مجتمعه .

### هل ميزانية وزارة التعليم العالي الفلسطينية والجامعات قادرة في الوضع الحالي تقديم تعليم مجاني ؟

من الملاحظ حسب ما تم ذكره سابقاً من بيانات حول ميزانية وزارة التربية والتعليم ومصادر التمويل المتوفرة لمؤسسات التعليم العالي في فلسطين؛ وجود عجز كبير في ميزانية الوزارة والتي تمول فقط مؤسسات تعليم عالي حكومية ذات عدد محدود، كما تبين الجامعات أيضاً من معاناتها من العجز في الميزانية بشكل كبير ، فإذا كان ذلك العجز موجود حالياً بهذه المبالغ الكبيرة فكيف سستمكن من توفير مبالغ ضخمة جدا لجميع الجامعات الفلسطينية التي ستتحول لحكومية لتوفير تعليم جامعي مجاني لجميع الطلبة .

### هل يمكن توفير تعليم جامعي مجاني لبعض الطلبة ؟

التعليم حق لكل مواطن وكل فرد ولكن هل تستطيع الحكومة أن تمول جميع الطلبة في تعليمهم الجامعي وخاصة أن أعداد الطلبة في تزايد مستمر، وهناك ضعف في ميزانية السلطة العامة، كما أن الوضع الاقتصادي في فلسطين يعاني من عجز كبير، والسوق ضعيف في حركته مما يصعب على وجود مهن ووظائف، وهناك ارتفاع في عدد البطالة بين صفوف الشباب، لذا على المسؤولين

<sup>(16)</sup> وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية/ وحدة الإقراض والمساعدات الطلابية .

<sup>(17)</sup> الحق في التعليم. حمدي خوجا ، مركز الديمقراطية وحقوق الإنسان. 2001 .

عن التخطيط للعملية التعليمية وخاصة لقطاع التعليم العالي التخطيط الجيد لهذه الخطوة بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتنمية في فلسطين حتى لا يحدث عواقب سلبية تؤثر على سير العملية التربوية في الجامعات الفلسطينية لذا من المتوقع أن يقدم التعليم الجامعي المجاني للفئات التالية :

- في حالة توفر التمويل والأموال الكافية والدائمة لصندوق مجانية التعليم يقدم التعليم الجامعي المجاني لفئات طلبة مرحلة البكالوريوس .
- في حالة عدم التمكن من التسديد والوفاء في النفقات يقدم لفئات محددة أو تخصصات محددة حسب أهميتها وحاجة المجتمع لها .
- يقدم للطلبة المتفوقين والمبدعين لكافة مراحل دراساتهم حتى الدراسات العليا من الماجستير والدكتوراه .
- يقدم لأبناء الأسرى والشهداء وذوي الاحتياجات الخاصة .
- يقدم للأسرى المحررين .
- يقدم لطلبة تخصصات معينة ومهمة ويحتاج لها السوق وخاصة بما يتعلق بالتكنولوجيا وتأهيلهم على مستوى عالي من الكفاءة والمهارة في كل الجوانب المتعلقة بالتخصص .
- يقدم للطلبة الفقراء والمحتاجين وأصحاب الدخل المتدني .

#### بعض مقترحات لطرق وآليات دعم مجانية التعليم الجامعي .

دعم الطالب من خلال برامج تكافل وتعاضد تشارك به كل فئات المجتمع للعمل على إنشاء صندوق دعم التعليم الجامعي، ومن خلال سن قانون من قبل المجلس التشريعي يوضح فيه كيفية عمل ذلك الصندوق وكيفية تمويله، وضمان تمتع الجامعات بحرية اتخاذ القرارات وعدم تقيض صلاحياتها من قبل الحكومة من خلال التعاون ما بين السلطة الفلسطينية وإدارة الجامعات .

#### أهم الموارد المقترحة لتمويل مجانية التعليم الجامعي .

- إضافة 1% ضريبة على المبيعات ( القيمة المضافة ) حيث تحصل من النشاط التجاري لصالح الصندوق حيث سيشارك بها أكثر من نصف مليون مرخص مشغل ضريبي بعشرات الملايين من الدولارات .
- وضع نسبة على رسوم الأبنية على كل متر مربع إضافي للرسم القائم دينار أو دولار للصندوق الجامعي ( ضريبة تعليم جامعية ) .
- وضع مبلغ على كل معاملة من طابع إضافي شيكل أو إثنين لدعم الصندوق الجامعي .
- إضافة دولار أو دينار على كل فاتورة كهرباء ، ماء، تلفون، جوال دعم الصندوق الجامعي .
- وضع دولار أو دينار على كل رخصة سير أو ترخيص للصندوق الجامعي .
- وضع طابع بقيمة شيكل أو أكثر لكل معاملة إصدار هوية أو جواز سفر .
- تعديل قانون التعليم العالي الفلسطيني وإضافة مادة تنص على مجانية التعليم الجامعي لجميع أفراد المجتمع دون تمييز، وإضافة مادة تنص على ربط وزارة التعليم العالي بالجامعات الفلسطينية بصورة قانونية والعمل التعاوني معاً من خلال التخطيط لنجاح ذلك الصندوق .
- إلغاء صندوق الإقراض وتحويل موارده إلى صندوق التعليم المجاني للطلبة الجامعات .
- العمل على البدء في تطبيق مجانية التعليم بصورة متدرجة لبعض الكليات أو الطلبة .
- التقليل من نفقات الجامعات غير مفيدة والتركيز على الأولويات المهمة في عملية التعليم والتطوير .
- إنشاء مشاريع ومؤسسات صناعية و إنتاجية في المجتمع تشرف عليها الجامعات والاستفادة من مواردها المالية للصندوق .

- دمج القطاع الخاص في المساهمة في دعم التمويل، والتعاون من خلال مشاريع مشتركة مع الجامعات .
- الآثار الإيجابية المترتبة عن مجانية التعليم على الحياة الاجتماعية والتنمية :**
- تعاون الأسر وأفراد المجتمع بشكل كبير عندما يخفف عنه حمل وأعباء تدريس أبنائه مستقبلاً وسوف يزاح عنه ذلك الثقل والقلق الدائم والعناء في البحث عن زيادة دخله لأجل تأمين مستقبل أبنائه في التعليم الجامعي .
- سيزيد من تعاون المجتمع وتواصله مع المؤسسات وزيادة التكافل الاجتماعي والشعور الجمعي إتجاه قضايا تهم جميع أبناء الوطن .

- ستساهم في فتح المجال أمام تأمين مخصصات لمجالات أخرى من خلال المساهمة الرمزية للأهل وخاصة لكثير من القضايا والمشاكل المجتمعية التي تحتاج لدعم دائم .
- سيخفف من تكاليف الموازنة العامة للتعليم الجامعي وسوف تصرف الأموال لمجالات أخرى لدعم مشاريع تطويرية .
- سيعطي لجميع الطلبة الفرصة لإكمال دراساتهم العليا دون تمييز بسبب المعدل التراكمي للتوجيهي أو الوضع المادي الصعب، مما سيدفع الطلبة للإهتمام بالدراسة وتحسين الأداء العلمي مما سيخرج أجيال من المتخصصين بكفاءة .
- سيحسن من أداء الأساتذة المتخصصين لتدريس التعليم الجامعي عندما يزاح عنهم هم الرواتب في آخر كل شهر، وسوف يسعى لإعطاء كل ما يملك من معلومات والعمل على تحسين أداء الطلاب وتدريبهم بأحسن المستويات مما سينعكس تأثيره على المجتمع وتنميته وتطويره فعندما يتخرج هؤلاء الطلبة بتلك الكفاءة العالية سوف يسرع ذلك من عملية إيجادهم للمهن في مؤسسات المجتمع ويكون إنتاجهم بصورة جيدة فهم يملكون تعليماً جيداً .
- سيزيد الشعور العام بالأمن العلمي والمجتمعي للشعب الفلسطيني وتوازن الفرص للجميع والعدالة في التعامل .

- دعم الصندوق الجامعي من تلك الموارد سوف يؤدي لإعطاء الفرصة لإدخال حقول جديدة بنوعية المساقات العلمية والعملية، ودراسة حاجة السوق وتطوير مناهج ومختبرات ومباني وكتب وأبحاث علمية والعديد من الإحتياجات .
- توجيه الدعم الحكومي للجامعات من أجل تطويرها وإنشاء أبنية ومنشآت علمية والإهتمام بالكادر الإداري والتعليمي .
- سيسمح الصندوق بتوفير دعم أسري للطلاب المحتاج إضافة لمجانبة التعليم، كما سيعمل على إنشاء مشاغل صناعية وإقتصادية وزراعية موازية لمؤسساتنا الأكاديمية تتناسب مع الطلبة وتستغل طاقاتهم الشبابية وتساهم بتحسين دخل المؤسسة ودخل الطالب الجامعي وتكون قريبة من المؤسسات الأكاديمية .
- سيوفر الصندوق فرصة الدعم لجميع الطلبة دون إستثناء وعدم الإقتصار على فئة أبناء الشهداء والجرحي والأسرى ولكن دعم هذه الفئات بصورة أكثر خاصة إذا كانت الظروف الأسرية صعبة وتحتاج لمعيل لها .
- إلغاء صندوق الإقراض الذي سيرهق الطالب ولا يشعره بالأمان بل يزيد من قلقه في كيفية تسديد الأموال الملقاه عليه بعد تخرجه والخوف الدائم من عدم القدرة على تسديده بسبب عدم إيجاد وظيفة بسهولة وسرعة، وخاصة أن القروض لا تشمل كل الطلاب ولا تغطي كل التكاليف والرسوم حيث تغطي فقط ما بين (20-30%) من الرسوم بالإضافة لتدخل وزارة التعليم العالي في تحديد قيمة القرض ولمن سيعطى .
- سيعمل الصندوق على عدم خصخصة الجامعات وجعلها إستثماراً مالياً من خلال زيادة إقبال الطلبة على التعليم ورفع الرسوم مما سيرهق الطلبة ويقلل من مستوى التعليم .
- وجود صندوق لدعم التعليم الجامعي سوف يشعر الأهل بأهمية العلم وتشجيع أبنائهم على الإستمرار في التعلم وتطوير نواتهم وبجعل الأسر أكثر إستقراراً من ناحية نفسية وإقتصادية .
- سوف يشجع الإبداع والإهتمام بالطلبة المميزين والموهوبين والعمل على بناء شخصياتهم وإستغلال إبداعاتهم ومواهبهم والعمل على توفير منح وزيارات خارجية من أجل رفع كفاءاتهم العلمية وإكتساب الخبرات العالية.
- زيادة توفير فرص للمنح والبعثات العلمية للطلبة المتفوقين والأساتذة لأجل تحسين الأداء والبحث العلمي .
- العمل على توجيه الطلبة في إختيار التخصصات المناسبة مع طلب السوق وخاصة في المجال المهني والفني الذي يبتعد عنه أغلب الطلبة نتيجة لإعتقادات خاطئة حول تلك التخصصات .
- سيؤدي لإيجاد موارد دائمة لدعم الجامعات وعدم الإعتداع على الدعم الخارجي والسماح للداعمين بالتدخل في كيفية التصرف في أموال الدعم حسب رغبات الجهة الداعمة وليس حسب رغبة الجامعة وحاجاتها.
- الأثار السلبية لتطبيق مجانية التعليم الجامعي على المجتمع للنواحي الإجتماعية والتنموية.**
- يرى البعض أن العمل على جعل التعليم الجامعي مجاناً ومسموحاً للجميع سيكون له إنعكاس سلبي على المجتمع والطلبة وخاصة بما يتعلق في تنمية المجتمع ومن أهم هذه الإنعكاسات :
  - إقبال الشباب بأعداد كبيرة على التعليم الجامعي بما يتناسب مع حجم وإستيعاب الجامعات .
  - عدم توفر أعداد من الأساتذة المتخصصين والمهرة في مجالاتهم بسبب التركيز على تحسين أوضاع الطلبة وإهمال فئة الأساتذة .
  - المخرجات التعليمية من الطلبة لن تكون بالمستوى المطلوب بسبب زياة الأعداد من الطلبة داخل الفصل الواحد .
  - هجرة أبناء المدن من مدنهم الأصلية للبحث عن الوظيفة والعمل في مدن أخرى .
  - إرهاق الجامعات بسبب عدم توفر موارد كافية لتوفير الإحتياجات التي تزداد مع إزدياد أعداد الطلبة .
  - زيادة البطالة بين صفوف الخريجين وعدم الإقبال على الأعمال الفنية والصناعية .
  - عدم إستشعار الطالب بضرورة البذل والتضحية والكفاح لأجل التعليم بسبب توفير كل شئ له بسهولة مما سيميع عملية التعليم وإستسهالها من قبل الطلبة .
  - يقلل من إشغال الجامعة بالتركيز على البناء العقلي والثقافي والقدرات والمهارات للطلبة وسوف تكون في المرتبة المتأخرة
- الهدف من التعليم هو إنتاج جودة عالية من التعليم وليست كمية فكما كانت النوعية ذات مهارات عالية وكفاءة عالية سيكون لها تأثيراً كبيراً على المجتمع أفضل من مخرجات ذات أعداد كبيرة من الخريجين ولكن مستوى مهاراتهم وكفاءاتهم متدني وليس بالمستوى المطلوب .
- سوف يبتعد الطلبة عن الأعمال الصناعية والتجارة ومجالات كثيرة متوافره في المجتمع ظناً منهم أن من يحدد المكانه الإجتماعية الراقية هو فقط التعليم الجامعي مما سيؤثر على النظرة الإجتماعية والعمل على التمييز بين طبقات وأفراد المجتمع حسب المستوى التعليمي والحصول على الشهادة الجامعية .
- سيصبح مجانية التعليم الجامعي حق مكتسب من الحكومة لكل مواطن سواء كان من القادرين أو غير القادرين كما سينص عليه القانون مما سيصعب على الحكومة التدخل به أو تقبضه وضبطه على المواطنين .
- سوف ينعكس على الحالات الإجتماعية أيضاً من خلال إختيار شريك الزواج حيث ستبحث الفتاة والشاب فقط عن حمل شهادة جامعية مما سيزيد من فرص العنوسة وتأخر الزواج لأن ذلك سيكون مقياس للزوج الصالح وليس الجانب الديني والأخلاقي أولاً .

## مجانية التعليم في مصر ( دراسة حالة ) (18):

في عام 1950 صدر قانون مجانية التعليم الثانوي والفني وبعد ثورة 1952م تم شمل مجانية التعليم العالي والجامعي مما أدى لتغير جذري للتركيبية الإجتماعية للمجتمع المصري، وقد نص الدستور المصري لعام 1964 م على ألا يتحمل المواطنون نفقات تعليمهم بأن جعله مجانياً. وفي عام 1971 م صدر الدستور المصري متضمناً المقومات الأساسية للمجتمع، والتي عكست السياسة التعليمية وخص التعليم بنصوص محددة منها :

- أن التعليم حق تكفلة الدولة .
- التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجاني في جميع مراحلها المختلفة ( أساسي، ثانوي، عالي ) واعتبر المصريين مجانية التعليم حق من حقوق المواطن المصري وأصبحت مجانية التعليم أساساً ترتكز عليه السياسات التعليمية .
- لقد إنتهى الأمر إلى إساءة إستعمال هذا الحق وخاصة من جانب القادرين وأبنائهم، وإستمرار تمتع الراسبين بالمجانية التعليم، وتكافؤ الفرص بين أبناء الشعب من قادرين وغير قادرين .

### سلبيات مجانية التعليم الجامعي في مصر .

- بسبب إطلاق مجانية التعليم دون ضوابط إستطاع الطلاب في الجامعة أن يقضوا ثلاثة عشرة عاماً في الدراسة .
- حجز هؤلاء الطلبة للأماكن المتاحة للتخصصات وحرمان بعض الطلبة النابهين من دخول كليات متخصصة .
- فقدان فرص التكافؤ بين الطلبة .
- بما أنه تم إقرار مجانية التعليم في مصر على مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وتوفيره لأبناء المجتمع بوصفه حقاً من حقوق الإنسان لا ينبغي حرمان أي فرد منه لأي سبب كان، فإن التوسع في التعليم والتزايد الضخم في أعداد المتعلمين وقصور موارد الدولة المالية عن الوفاء بإحتياجاتها أثر سلباً على جودة التعليم وكفاءته.

### أصبح من الضروري إيجاد وسائل لإصلاح وتطوير العملية التعليمية في مصر .

- 1- رفع النسبة المخصصة في ميزانية الدولة من الدخل القومي .
- 2- مشاركة الجهود الشعبية التطوعية المنظمة والمؤسسات التي تنتفع بالخيريين في تحمل عبء مسؤولية تمويل التعليم .
- 3- جعل مجانية التعليم الكاملة للجميع في التعليم الأساسي ووضع ضوابط لمنحها لمرحلة التعليم العالي .
- 4- تشجيع التوسع في التعليم الخاص الملتزم حتى لو أضطر لإعادة النظر في بعض قوانين التعليم .

### هل نجحت سياسة مجانية التعليم في مصر ؟

-تزايد النقد حول مجانية التعليم العالي في مصر من قبل المسؤولين في الفترة الأخيرة وذلك بسبب أثر الصعوبات المالية التي لم تعد الحكومة قادرة على مواجهتها بمفردها، ورغبتها في مشاركة المنتفعين بالتعليم العالي في تحمل نفقات تعليمهم ولو ينسب متدنية .

- اعتبرت فكرة مشاركة الطلبة في تحمل جزء من أعباء الدراسة فيها إنصاف حيث أنها ستجعل من الطالب قادراً على الاستفادة مما يقدم له من تعليم بالكم والكيف المطلوبين .
- إلزام الدولة لوحدها بتحمل نفقات التعليم العالي لم يعد له ما يبرره أسوة بما هو متبع في كثير من دول العالم ( اليابان والولايات المتحدة ) .

### هل سيقنع المواطن المصري في ذلك القرار ؟

- مجانية التعليم عند المواطن المصري أصبحت حق شرعي مكتسب ومقدس وينص عليه الدستور والقوانين وخاصة مع الظروف الاقتصادية الصعبة في مصر وتعزيز وسائل الإعلام لهذه السياسة مما سيصعب على المسؤولين المساس بهذا الحق حيث تبين ذلك من خلال إصدار وزارة التربية والتعليم في مصر في بيان لها أن مبدأ مجانية التعليم هو مبدأ مقدس لا ينبغي المساس به تحت أي ظرف ولكن ممكن العمل على ترشيده لمواجهة حالات الرسوب المتكررة .

- المواطن المصري سيكون من الصعب عليه تقبل ذلك فنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي 600 دولار أمريكي سنوياً، في حين بلغ نصيب الفرد في اليابان من الناتج القومي 25430 دولاراً أمريكي، وفي الولايات المتحدة 21700 دولار أمريكي مما جعل البعض يدعو لمشاركة الجهود الشعبية التطوعية المنظمة في تمويل .

### مشروع قانون الثانوية العامة في مصر .

تعمل الحكومة المصرية حالياً على إصدار مشروع قانون لإلغاء مجانية التعليم الجامعي وإصدار مشروع قانون الثانوية العامة في مصر، وقد تحفظت وزارة التعليم العالي في مصر على توضيح أي معلومات حول ذلك القرار وتم الحصول على بعض المعلومات حول ذلك الموضوع فكانت كالتالي :

ينص مشروع نظام تطوير الثانوية العامة والقبول بالجامعات علي عقد امتحان قومي خلال شهر يوليو من كل عام لطلاب الثانوية العامة مرة واحدة في مواد 'الجدع المشترك' كما يطلقون عليها، وهي اللغة العربية واللغة الإنجليزية والتربية القومية والتربية الدينية في الفرقة الثالثة فقط، وذلك بعد اجتياز الطلاب امتحان التقييم الشامل، وسوف تقوم وزارة التربية والتعليم بتصحيح هذه المواد وإعلان النتائج، علي أن يتم في الوقت نفسه إجراء امتحانات المواد المؤهلة للقبول بالجامعات التي ستقوم وزارة التعليم العالي بتصحيحها، وهي الاختبار للقبول بالكليات، مع تحديد حد أدني للقبول عن طريق مكتب التنسيق.

وحددت المواد المؤهلة كالاتي: قطاع العلوم الأساسية والطبية، وقطاع الهندسة والحاسبات والمعلومات، وقطاع الآداب والفنون، وقطاع إدارة الأعمال والقانون، ويمكن للطلاب أن يختار مواد الامتحان من أي قطاع أو من قطاع واحد يحقق له القبول في كليات محددة .

- سيتم تطبيق نظام الثانوية العامة الجديد علي الطلاب المقيدون بالصف الأول الثانوي عام 2011/2012 ، ويعقد أول امتحانات للثانوية العامة لطلاب الفرقة الثالثة مرة واحدة فقط عام 2013/2014 للقبول بالجامعات 2014/2015 من خلال مجموع الطالب في الثانوية العامة ونجاحه في المواد الأربع، بالإضافة إلي المواد المؤهلة بحد أدني يحدده المجلس الأعلى للجامعات لكل قطاع من القطاعات الأربعة، وكل كلية علي حدة، علي أن يكون القبول بمؤسسات التعليم العالي من خلال مكتب التنسيق.

- كما وضعت الوزارة نظام التقييم الشامل في الصفوف الثلاثة، حيث لا يمكن للطلاب أن ينتقل من صف إلي آخر إلا بعد نجاحه في هذا التقييم. ويشترط علي الطالب النجاح في التقييم الشامل لدخول هذا الاختبار القومي، كما قرروا أن تكون مرحلة الثانوية العامة مرحلة منتهية يمكن العمل بها.

يعتقد بعض الخبراء التربية أن التغييرات الأخيرة الخاصة بالثانوية العامة الهدف منها منع أبناء الفقراء من دخول الجامعات بإلغاء مجانية التعليم من خلال وضع حواجز وعراقيل لمنع الاستمرار في التعليم العالي بالنسبة للفقراء، وتحت مسميات علمية براقية، وأن المنهج الخفي لدي المخطط التعليمي نحو الجامعة لروافد جانبية هي الجامعات الخاصة لتغذيتها بالزبائن، ومن هنا سيقل الدعم للتعليم المجاني الخاص بالجامعات الحكومية .

أن الرؤية المطروحة من وزارة التعليم العالي حول تطوير القانون ما هي إلا تهيئة لإطار قانوني للضمان الفعلي للالتزامات التي تفرضها اتفاقية الجات كاتفاقية تدعو إلى تحرير جميع الخدمات بما فيها التعليمية . وإن أخطر الآثار الاجتماعية المترتبة على القانون مستقبلاً تداعياته على مستقبل التقدم الاجتماعي بشكل عام وليس إقصاء الفقراء من التعليم بل سيساهم في إجهاد كل مقومات العدالة الاجتماعية التي كانت تكفلها للفقراء . ويرى فقهاء القانون الدستوري أنه إذا كان مشروع القانون الذي تم طرحه يهدف لجعل التعليم الحكومي بمصروفات مادية فالأمر يحتاج إلى تعديل النصوص الخاصة بالتعليم الحكومي الموجودة في الدستور وإلا سوف يكون مخالفة دستورية . وكذلك جعل التعليم بمصروفات ينبغي ألا يلغي مجانية التعليم تماماً بل يجب أن يربطها بعدة أمور كالدخل، الفقراء، التفوق، وكل ذلك يحتاج لتعديلات دستورية .

يلاحظ من التجربة المصرية حول التعليم الجامعي المجاني أنها تجربة لم تتمكن الحكومة المصرية من الإلتزام بها وأصبح من الصعب على الحكومة تغيير ذلك القانون، كما أن المواطن المصري أصبح من الصعب تقبله دفع رسوم جامعية لأبنائه واعتبر ذلك ظلماً وانتهاكاً لحقوقه الأساسية . لذا يستطيع المسؤولين في فلسطين الاستفادة من هذه التجربة بالتخطيط الجيد لها ومعرفة أهم السلبيات والإيجابيات في حالة تم تطبيق قانون حول مجانية التعليم الجامعي في الجامعات، وتقادي حدوث الأخطاء التي وقعت فيها التجربة المصرية .

### الخلاصة والتوصيات :

إن الزيادة في أعداد الطلبة المقبلين على امتحان الثانوية العامة ( التوجيهي )، زاد من أعداد الطلبة الناجحين في الثانوية العامة ومن يلتحقون بالتعليم الجامعي الذين سيحتاجون لتوفير مقاعد جامعية، مما سيجعل مؤسسات التعليم العالي تعمل على زيادة تكاليف نفقاتها لتوفير الأساتذة والمقاعد ويحملها نفقات أكثر مما تسمح به موازنة الجامعات المعروضة في الكشف المالي السابق، ويضع وزارة التعليم العالي والمالية أمام المطالبة بزيادة الموازنة المخصصة للجامعات . كما أن زيادة نسبة إستهلاك الأسرة الفلسطينية مقابل قدرتها على الإنفاق، يجعل نصيب التعليم من الإنفاق الكلي متدني بسبب تركيزها على الإنفاق على إحتياجات أساسية أكثر ضرورة من التعليم، فالأسرة الفلسطينية تعاني من عجز مالي وفقير لا يسمح لها بالإنفاق على التعليم بسهولة، والموازنة المقترحة من وزارة التربية والتعليم بلغت مبلغاً كبيراً فقط لمصاريف الوزارة وبعض المؤسسات الجامعية التابعة للحكومة فكيف لو تم انضمام جميع مؤسسات التعليم العالي للوزارة، فهل ستستطيع توفير المصاريف الهائلة المطلوبة للتعليم الجامعي ؟ فتمويل وزارة التعليم العالي الفلسطينية يقوم معظمه على مصادر خارجية قائمة على مشاريع محدد من قبل البنك الدولي ولا تستطيع الوزارة التحكم في توزيعها، أو من خلال وزارة المالية والتي لا تلتزم في توفيرها كل عام حسب مصروفات الوزارة الفعلية . أما الجامعات فمجموع الأقساط لجميع الجامعات الفلسطينية باستثناء جامعة القدس المفتوحة لا تكفي لمجموع المصاريف الكلية لكل جامعة مما يضعها في حالة من العجز والبحث عن مصادر تمويل لإغلاق العجز حيث بلغت نسبته ما قيمته ( 31,664,748 ) مليون دولار أمريكي لجميع الجامعات الفلسطينية باستثناء جامعة القدس المفتوحة، مما يضع الجامعات في موضع البحث عن مصادر لتمويل الجامعة وإقلال العجز، وهناك تساؤل حول موازنة الجامعات الحقيقية ونسبة العجز المالي فيها؟ هل تكشف الجامعات الفلسطينية عن حجم موازنتها؟ ولماذا يوجد عدم شفافية وسهولة في الحصول على بيانات أو معلومات عن الأمور المالية للجامعات من قبل إدارة الجامعات ؟ والتساؤل الأهم هل الأقساط الجامعية هي المورد الرئيسي والأساسي

للجامعات؟، وإن كان كذلك فإن هذا سيدعو الجامعات للتسابق في استقطاب الطلبة دون معايير للمعدل ولا لجودة التعليم بل فقط للحصول على المورد المالي وزيادة في أعداد الطلبة، مما سيكون لذلك أثر سلبي على الطالب والمجتمع، حيث سينفق الطالب المبالغ الهائلة لإكمال دراسته، كما أن مستوى جودة لمخرجات الجامعات سوف تتدنى بصورة ملاحظة بسبب عدم توفر الإمكانيات وازدياد أعداد الطلبة داخل الفصل الواحد. أما صندوق الإقراض فيعاني من عجز في الوقت الحالي بسبب عدم تسديد الطلبة للمستحقات عليهم، والصندوق لا يوفر القرض لجميع الطلبة بل لطلبة ضمن معايير معينة تتفق عليها الوزارة والجامعة، مما يجعل الكثير من طلبة الجامعات يعانون من عبء مادي للدراسة.

لذا يرى كثير من التربويين أنه يجب على جميع مؤسسات المجتمع الحكومي والخاص العمل والتكافل لأجل توفير موارد دائمة لدعم التعليم الجامعي وإغلاق فجوات العجز الموجودة حتى يتمكن الطلبة من الحصول على التعليم المناسب، ويخفف العبء عن الجامعات والوزارة والأسرة الفلسطينية، والبحث عن بدائل دائمة من خلال عمل صندوق وطني للتعليم الجامعي يقام ضمن نظام قانوني ينظم عملية توزيعه على الطلبة ضمن سياسة واضحة حتى يخفف العبء عن الجميع. ولا يعتقد أن هناك إمكانية في ظل الظروف التي تمر بها الجامعات من الناحية المالية وكذلك وزارة التعليم العالي وموازنة السلطة العامة الغير ثابتة في مواردها، وكذلك الظروف الاقتصادية الصعبة للأسرة الفلسطينية إمكانية توفير تعليم جامعي مجاني للجميع وبشكل كلي فذلك سيدعو لتوفير مبالغ طائلة جداً تقدر بالمليارات فقط لموازنة الجامعات، ومن خلال عرض التجربة المصرية للتعليم الجامعي المجاني والتي كان لها سلبيات عديدة ومنها عدم القدرة على الإلتزام بتوفير الموارد المادية للطلبة مما يدعو للتفكير الجيد في إتجاه هذه الخطوة ومدى إمكانية نجاحها في المجتمع الفلسطيني.

آمال إبراهيم أبو خديجة